

تعريف الرهن وحكمه وحكمة مشروعيته وأدلة تشريعه

بحث في فقه المعاملات

إعداد/ أ.د. أحمد يوسف سليمان

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

ahmed.mahdey@mediu.ws

والدليل الثالث: الإجماع، فقد أجمع علماء المسلمين على مشروعيته، وإن اختلفوا هل هو جائز أو واجب، وهل يكون في السفر دون الحضر أم فيهما معاً. والراجح أنه جائز ويكون في الحضر والسفر جميعاً، وهو رأي الجمهور، وخالفهم الظاهرية وبعض فقهاء السلف.

خلاصة— هذا البحث يبحث في تعريف الرهن، وحكمه، وحكمة مشروعيته، وأدلة تشريعه.

الكلمات المفتاحية: الرهن، تعريف الرهن، حكم الرهن، حكمة مشروعية الرهن، حكم الرهن، أدلة تشريع الرهن.

I. المقدمة

الرهن في اللغة: الثبوت والدوام، وقد يطلق الرهن ويراد به ما يلزم عنه من الحبس مثل قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ، إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ، فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ} [المدثر: ٣٨ - ٤٠].

II. موضوع المقالة

الرهن في اللغة: الثبوت والدوام، وقد يطلق الرهن ويراد به ما يلزم عنه من الحبس مثل قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ، إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ، فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ} [المدثر: ٣٨ - ٤٠]. واصطلاحاً: جعل عين لها قيمة مالية شرعاً وثيقة بدين، بحيث يمكن أخذ الدين أو بعضه من تلك العين.

وحكمه التكليفي الإباحت والجواز، مثله في ذلك مثل البيع والسلم، وقد شرع تلبية لحاجة الناس، وحفظاً لأموالهم؛ لأنه قد يكون الإنسان في حاجة إلى القرض، والمقرض يجب أن يستوثق لدينه، فيأبى أن يقرض إلا بعد أن يستوثق من إمكانية استرداده في الوقت الذي يحتاج إليه فيه، وكذلك في البيع بثمن مؤجل؛ لذلك شرع الرهن تسهياً للمعاملات المالية بين الناس وضماناً لحقوقهم.

ودليل مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقولته تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ} [البقرة: ٢٨٣] قال ابن العربي: "اختلف في هذه الآية على قولين: فمنهم من حملها على ظاهرها، ولم يجوز الرهن إلا في السفر قاله مجاهد، وكافة العلماء على رد ذلك؛ لأن هذا الكلام وإن كان خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال، والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع في الحضر ورهن ولم يكتبه، وهذا الفقه صحيح؛ لأن الكاتب إنما يعدم في السفر غالباً، فأما في الحضر فلا يكون ذلك بحال، وإنما قلنا الرهن جائز لا واجب مع أن الله تعالى قال: {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ}؛ أي: فارهنوا، وحملنا الأمر على الإرشاد لأنه قال: {فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ}، فلم يوجب الرهن ضربة لازب، بل جعله وسيلة من وسائل الاستيثاق.

ومن السنة ما رواه البخاري في صحيحة بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (إن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودي، يقال له: أبو الشحم، على ثلاثين صاعاً من شعير لأهله).

المراجع والمصادر

- 1- ابن مودود، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الخير، سنة النشر: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- 2- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، سنة النشر، ط ٢: د.ت، ثمانية أجزاء.
- 3- ابن الهمام، كمال الدين بن عبدالواحد (ابن الهمام)، فتح القدير، دار الفكر، رقم الطبعة: د.ط. د.ت، عشرة أجزاء.
- 4- الرماني، د. زيد بن محمد الرماني، مقاصد الشريعة في الكسب، الناشر: دار طويق للنشر، مكان النشر: الرياض، عدد الصفحات: ١٤٣، عدد المجلدات: ١، الإصدار: الأول.
- 5- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، سنة النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: ثلاثون جزءاً.
- 6- الكاساني، أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: سبعة أجزاء.
- 7- الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، رقم الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- 8- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، سنة النشر، رقم الطبعة: د.ط. د.ت، عدد الأجزاء: أربعة أجزاء.
- 9- عليش، محمد بن أحمد بن محمد (عليش)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، رقم الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: تسعة أجزاء.
- 10- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ١٩٩٤م، رقم الطبعة، عدد الأجزاء: أربعة عشر جزءاً، فروع الفقه الشافعي.
- 11- الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، رقم الطبعة: ط ١، عدد الأجزاء: أربعة أجزاء.
- 12- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، الطبعة: د.ط، عدد الأجزاء: ثمانية عشر.

- ١٣- الرملي، محمد بن شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، رقم الطبعة: ط أخيرة، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.
- ١٤- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، رقم الطبعة: دط، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.
- ١٥- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، الطبعة: دط، عدد الأجزاء: اثنا عشرة جزءاً.
- ١٦- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: دط. دت، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٧- برهان الدين، أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٨- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، شرح عمدة الفقه، مكتبة العبيكان، سنة النشر، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء.
- ١٩- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الفروع، عالم الكتب، سنة النشر: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، رقم الطبعة: ط٤، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- ٢٠- البهوتي، منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، رقم الطبعة: دط، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- ٢١- المرادوي، علي بن سليمان بن أحمد المرادوي، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: دط. دت، عدد الأجزاء: اثنا عشر جزءاً.
- ٢٢- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٣- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ٢٤- النووي، يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، مطبعة المنيرية، سنة النشر: دت، رقم الطبعة: دط. دت.
- ٢٥- زغيبية، د. عز الدين بن زغيبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مراجعة وتقديم د. نور الدين صغيري، الناشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة: الأولى ٢٠٠١.
- ٢٦- سارة متلع القحطاني، وهذه رسالة علمية: أثر المقاصد الشرعية في التنمية الاقتصادية؛ الكويت: جامعة الكويت. كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٤، ص (رسالة ماجستير).
- ٢٧- الموسوعة الفقهية الكويتية، لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.